

## تطور مؤشرات التركيز السوقي وأثرها على المنافسة المصرفية في الجزائر

سهام بوخلالة (\*) & محمد الجموعي قريشي (\*\*)

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير  
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

**ملخص :** نهدف من خلال هذه الدراسة إلى قياس نسبة التركيز السوقي على مستوى القطاع المصرفي الجزائري، ومدى تأثيرها على المنافسة بين البنوك، خاصة بعد تغيير هيكل السوق بدخول العديد من البنوك الأجنبية لممارسة النشاط المصرفي في الجزائر. شملت عينة الدراسة البنوك العمومية إضافة إلى ستة بنوك خاصة تعتبر الأكثر نشاطا بالنسبة لمجموع البنوك الخاصة العاملة في الجزائر، وقد استخدمنا في هذه الدراسة مؤشر HHI، الذي يستند إلى مؤشر الحصة السوقية لقياس نسبة التركيز السوقي، كما اعتمدنا بعض مؤشرات الأداء لتحليل وضع المنافسة. خلصت الدراسة إلى أن مستويات التركيز العالية التي يعرفها السوق المصرفي الجزائري لا تمنع المنافسة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة بالنظر إلى التطور الملحوظ لنشاط هذه الأخيرة.

**الكلمات المفتاح :** منافسة مصرفية، تركيز سوقي، مؤشر HHI، قطاع مصرفي جزائري.

**تصنيف JEL :** D43، G21، L13.

### 1. تمهيد:

تساهم المنافسة بدرجة كبيرة في نمو وتطور القطاع المصرفي بشكل سريع وفعال، إذ أن لها أثر مهم في تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة والرفع من الإنتاجية ومستوى الأداء للمؤسسات العاملة فيه، كما أن ظاهرة المنافسة المصرفية أصبحت من أخطر التحديات التي تواجه المؤسسات المصرفية على المستوى المحلي والدولي، خاصة في ظل التطورات العالمية والمظاهر الحديثة التي يشهدها المجال المصرفي كعمليات الاندماج وتحرير تجارة الخدمات المالية، مما يوجب على كل دولة تحديث قطاعها المصرفي وتطويره بما يمكنه من مواجهة المنافسة الدولية، ولا يأتي ذلك إلا إذا كانت هناك منافسة داخلية بين المؤسسات المكونة لهذا القطاع مما يسهم في زيادة مردوديته و قدرته التنافسية.

تتأثر المنافسة المصرفية بالعديد من العوامل والظروف المحيطة بالسوق المصرفي، من أهمها مستوى التركيز السوقي الذي يرتبط بعدد المؤسسات الناشطة في السوق وحصصها السوقية، ويتم قياسه بالاعتماد على عدد من المؤشرات من أهمها مؤشر HHI (Herfindahl-Hirshman Index) الذي يعتبر الأكثر استعمالا في العديد من الدراسات لأنه يأخذ بعين الاعتبار جميع المصارف مع مراعاة الاختلاف في أحجامها إضافة إلى اعتماده على الحصة السوقية.<sup>1</sup>

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على هيكل السوق المصرفي الجزائري وطبيعة المنافسة السائدة فيه بعد الإصلاحات الهامة التي شهدتها القطاع المصرفي الجزائري بصور قانون النقد والقرض 90/10، والذي شكل خطوة أولى نحو فتح المجال للمنافسة المصرفية من خلال السماح للبنوك الخاصة والأجنبية بالدخول إلى السوق، والإشكالية المطروحة هنا:

### هل تأثر مستوى التركيز السوقي بعملية تحرير السوق المصرفي في الجزائر؟ وما هو أثر ذلك على المنافسة المصرفية؟

تعرف المنافسة المصرفية على أنها عملية أو تصرف تسلكه مجموعة من المؤسسات التي تقدم منتجات مصرفية أو منتجات بديلة لها، والهدف من هذا التصرف هو التسابق للحصول على أكبر حصة من السوق المصرفي، بحيث تسعى كل مؤسسة إلى جلب أكبر عدد من العملاء لصالحها، ويتجسد هذا التنافس من خلال عدة أدوات كتحسين جودة المنتجات، تخفيض التكاليف، استعمال التكنولوجيا العالية وحسن معاملة العملاء.<sup>2</sup>

تتأثر المنافسة المصرفية بمجموعة من العوامل كالأنظمة القانونية، حواجز الدخول والخروج من السوق، التطور التكنولوجي... إلخ، و من أهم هذه العوامل درجة التركيز السوقي، ويعرف مفهوم التركيز السوقي (الصناعي) بالعودة إلى عدد المؤسسات المتنافسة داخل الصناعة، حيث أن انخفاض هذا العدد في سوق ما بشكل مستقل (بسبب التحالفات أو الاندماجات) هو مؤشر لارتفاع درجة التركيز<sup>3</sup>، والعكس صحيح.

اهتمت العديد من الدراسات بالبحث في أثر التركيز على المنافسة بين البنوك، وذلك انطلاقا من نموذج SCP (Structure-Conduct- Performance paradigm)<sup>4</sup> الذي طوره (Bain, 1951)<sup>5</sup>، ويقوم هذا النموذج على فرضية أن هيكل السوق له تأثير على السلوك التنافسي للمؤسسات وعلى مستوى أدائها، فكلما تركز النشاط المصرفي في عدد محدود من البنوك، أدى ذلك إلى زيادة السلوك الاحتكاري لهذه البنوك وفرض أسعار مرتفعة على المنتجات<sup>6</sup>، وبالتالي

تحقيق أرباح عالية ، وقد اختلفت نتائج هذه الدراسات بين مؤيدة لهذه الفرضية وبين رافضة لها، ويعود هذا الاختلاف في الغالب إلى درجة تقدم الاقتصاد وهيكل القطاع المصرفي والقوانين السائدة فيه.

من بين الدراسات التي نفت صحة فرضية SCP، دراسة (Coccorese, 2002)<sup>7</sup> التي طبقت على البنوك الإيطالية وتوصلت نتائجها إلى عدم وجود أي تضارب بين المنافسة والتركيز على مستوى الصناعة المصرفية في إيطاليا، وهذا يعني أن مستويات التركيز العالية لا تؤدي بالضرورة إلى الحد من المنافسة، وهي نفس النتيجة التي توصلت إليها دراسة (Jansen and Haan, 2003)<sup>8</sup>، وتتعارض هذه النتائج مع دراسة (MKrtchyan, 2005)<sup>9</sup> التي هدفت إلى تقييم التطور في الوضع التنافسي للقطاع البنكي الأرميني بعد التحول إلى اقتصاد السوق وأظهرت نتائجها بأن الارتفاع في درجة التركيز خلال الفترة المدروسة تزامن مع الانخفاض في مستوى المنافسة وهذا ما يؤيد فرضية القوة السوقية، وكذا دراسة (Saeed Al-Muharrami et al)<sup>10</sup> التي اختبرت مستويات التركيز والمنافسة على مستوى عينة من دول التعاون الخليجي، حيث أظهرت النتائج أن الدول التي تميزت أسواقها المصرفية بمستويات تركيز عالية تعمل في ظروف منافسة احتكارية كقطر والبحرين أو احتكارية بحثة كسلطنة عمان، بينما الدول ذات مستوى التركيز المعتدل فإن أسواقها المصرفية تنشط في ظروف أقرب إلى المنافسة التامة كالسعودية، الكويت والإمارات؛ أما دراسة (Claudia.G and Barbara Casu)<sup>11</sup> أثر زيادة توحيد شروط المنافسة البنكية في أسواق الاتحاد الأوروبي على وضعية المنافسة والكفاءة على مستوى هذه الأسواق، فقد أظهرت نتائجها بأن درجة التركيز ليست بالضرورة مرتبطة بدرجة المنافسة، وكذلك أشارت دراسة (الكور، 2011)<sup>12</sup> التي شملت عينة من البنوك التجارية الأردنية من أجل اختبار أثر تركيز السوق من الأصول على أداء هذه البنوك، وتوصلت النتائج إلى رفض فرضية SCP حيث أن مستويات التركيز العالية في الصناعة البنكية الأردنية خلال الفترة المدروسة لم تؤدي إلى حدوث أية تحالفات بين البنوك الأكثر تركزا من أجل فرض قوتها السوقية، وذلك نتيجة القوانين والتشريعات التي عملت على رفع وتعزيز مستويات المنافسة.

ومن أحدث الدراسات في هذا المجال، دراسة (Mirzaei & Moore, 2014)<sup>13</sup> التي تناولت العلاقة بين المنافسة ومجموعة من المحددات من بينها مستوى التركيز، عبر عينة مكونة من 146 دولة مقسمة إلى ثلاث مجموعات (الدول المتقدمة، الدول النامية والدول الناشئة)، ويمكن أن تكون نتائج هذه الدراسة مفسرة لذلك التعارض الذي لاحظناه بين الدراسات السابقة الذكر فيما يتعلق بالحكم على مدى تأثير مستوى التركيز على المنافسة المصرفية، حيث أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن الأنظمة البنكية الأكثر تركزا في الدول المتقدمة تعزز المنافسة، مما ينفي فرضية العلاقة العكسية بين التركيز والمنافسة، ويعني هذا أن التركيز لا يرجح أن يكون دافعا للمنافسة في هذه الدول بل هناك عوامل أخرى كالتحرير المالي ومنافسة قطاع التأمين، بينما جاءت النتائج في الدول النامية لتعزز النظرية التقليدية حيث أن مستويات التركيز العالية تضعف المنافسة وهذا ما يبرهن الأثر الإيجابي للأسواق المركزة على المنافسة، أما بالنسبة للدول الناشئة فقد وجدت الدراسة بأن اختراق البنوك الأجنبية لأسواق هذه الدول له أثر كبير في خلق المنافسة.

على المستوى الوطني تم الإطلاع على دراسة (Salah & T. Rajhi, 2011)<sup>14</sup> التي هدفت إلى اختبار ظروف المنافسة على مستوى القطاع المصرفي الجزائري قبل وبعد التصحيح الهيكلي، وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه رغم التوجه نحو التركيز السوقي إلا أن المؤشرات المستعملة أشارت إلى ارتفاع درجة المنافسة على مستوى السوق المصرفي في الجزائر، وأن البنوك تتجه لأن تكون أكثر تنافسية وكفاءة، ومع ذلك تبقى البنوك العمومية تتمتع بقوة سوقية كبيرة.

## II. الطريقة والأدوات المستخدمة:

**1- مؤشر HHI لقياس درجة التركيز:** أشارت الكثير من الدراسات إلى أن مقياس HHI هو الأفضل في قياس نسبة التركيز السوقي لأنه يتميز باستعمال معطيات أكثر من مؤشر  $CR_k$ <sup>15</sup> وتم استعماله لأول مرة من طرف Hirshman سنة 1940 على أنه يساوي الجذر التربيعي لمجموع مربعات الحصص السوقية، ثم تم تعديله من طرف Herfindahl سنة 1950<sup>16</sup>، وقد أخذ هذا المؤشر اسمه وصورته الحالية بعد مقال نشره Hirshman سنة 1964<sup>17</sup>، كما استعمل هذا المؤشر بشكل واسع في الدراسات خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعتمد عليه شعبة مكافحة الاحتكار في وزارة العدل الأميركية منذ 1982 كمقياس للتركيز السوقي في قضايا مكافحة الاحتكار<sup>18</sup>.

يحسب مؤشر HHI بجمع مربعات حصص السوق لكل مؤسسة في سوق ما، ويمكن توضيحه كالتالي:

$$HHI = \sum_{i=1}^N s_i^2, \quad i = 1, \dots, N$$

حيث  $S_i$ : تمثل الحصة السوقية للمؤسسة  $i$ .  
 $N$ : العدد الإجمالي للمؤسسات في السوق.

تتراوح قيمة HHI بين  $1/N$  في حالة وجود عدد من المؤسسات المتساوية الحجم، وبين الواحد الصحيح في حالة الاحتكار التام، وبالتالي فإن السوق المصرفي يكون في حالة منافسة عندما تكون قيمة HHI أقل من 0.10، ويكون معتدل التركيز عندما تنحصر قيمة HHI بين 0.10 و 0.18، أما إذا فاقت قيمة HHI 0.18 فإن السوق يكون في درجة عالية من التركيز<sup>19</sup>.

**2- عرض عينة ومتغيرات الدراسة:** تركز هذه الدراسة على قياس درجة التركيز في مجال الودائع والقروض المصرفية باعتبار أن النشاط الرئيسي للبنك يتمثل في قبول الودائع وتقديم القروض، وذلك خلال الفترة ما بين 2004 و2013، وتتكون عينة الدراسة من 12 بنك من البنوك العاملة في الجزائر والتي يمكن تقسيمها إلى مجموعتين، تتمثل المجموعة الأولى في ستة بنوك عمومية وهي: البنك الوطني الجزائري (BNA)، القرض الشعبي الجزائري (CPA)، البنك الخارجي الجزائري (BEA)، بنك التنمية المحلية (BDL)، بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP BANQUE)؛ أما المجموعة الثانية فتضم البنوك الخاصة الأكثر نشاطا والأكبر من حيث حجم الأصول والانتشار الجغرافي وهي: بنك البركة الجزائري، المجموعة المصرفية العربية (ABC)، بنك خليج الجزائر (AGB)، البنك الوطني الباريسي (BNP)، الشركة العامة (SOCIETE GENERAL(SG)، TRUST BANK OF ALGERIA.

يعتمد حساب مؤشر HHI على متغير الحصة السوقية، بحيث نميز في هذه الدراسة بين:

- **الحصة السوقية من الودائع:** ويتم حسابها بقسمة مجموع الودائع المصرفية لكل بنك على إجمالي الودائع على مستوى القطاع المصرفي، ويضم مجموع الودائع المصرفية لكل بنك بنود الميزانية التالية (جانب الخصوم): الديون اتجاه المؤسسات المالية، الديون اتجاه العملاء والديون الممتلئة بسند، أما فيما يتعلق بإجمالي الودائع على مستوى القطاع المصرفي فيضم مجموع الودائع الجارية والودائع لأجل المودعة لدى كل البنوك، وقد تم الحصول عليها من خلال الجداول التي يعدها البنك المركزي والمتعلقة بوضعية بنوك الودائع.

- **الحصة السوقية من القروض:** ويتم حسابها بقسمة حجم القروض المصرفية الموجهة للعملاء في كل بنك على إجمالي القروض الممنوحة على مستوى القطاع المصرفي، ويشمل هذا الأخير إجمالي القروض الموجهة للاقتصاد والتي نجدها ضمن الجداول التي يعدها البنك المركزي و الخاصة بوضعية بنوك الودائع.

### III. النتائج ومناقشتها:

**1- درجة التركيز السوقي على مستوى القطاع المصرفي الجزائري:** يعبر الجدول رقم 01 عن تطور مستوى التركيز السوقي للودائع والقروض المصرفية خلال الفترة من 2004 إلى 2013 حسب معطيات البنوك محل الدراسة، وقد شهد القطاع المصرفي الجزائري في هذه الفترة انضمام عدة بنوك خاصة حيث بلغ عددها 14 بنكا مقابل 6 بنوك عمومية.

■ **بالنسبة للودائع المصرفية:** تشير النتائج في الجدول رقم 01 إلى أن القطاع المصرفي الجزائري يعرف مستويات تركيز مرتفعة في مجال الودائع، إذ نلاحظ أن قيمة مؤشر HHI كانت أكبر من 0.18 وهذا ما يعني أن سوق الودائع في هذه الفترة شهد نوع من الاحتكار، حيث تسيطر البنوك العمومية على أكثر من 80% من إجمالي الموارد المجمعمة لدى القطاع المصرفي بينما لا تتعدى حصة البنوك الخاصة نسبة 10%، وتعود هذه المستويات المرتفعة من التركيز لهيمنة البنوك العمومية على معظم ودائع مؤسسات القطاع العمومي بما فيها المؤسسات التابعة لقطاع المحروقات و التي تتميز بكونها ودائعها، وقد تركزت هذه الهيمنة بعد توقيف بنك الخليفة سنة 2003 إذ فرضت الحكومة على المؤسسات العمومية التعامل حصريا مع البنوك العمومية، ورغم إلغاء هذا الإجراء فيما بعد إلا أن المؤسسات العمومية تواصلت عدم السماح للبنوك الخاصة بالتعامل معها، حيث تعتمد هذه الأخيرة أساسا على ودائع الأفراد ومؤسسات القطاع الخاص فقط، كما أن ضعف حجم الودائع المجمعمة من طرف البنوك الخاصة يعود لاهتزاز ثقة الأفراد في هذه الأخيرة خاصة بعد قضية بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي.

■ **بالنسبة للقروض المصرفية:** نلاحظ في الجدول رقم 01 تذبذب قيمة المؤشر HHI الخاصة بالقروض خلال الفترة من 2004 إلى 2013، حيث تراوحت بشكل عام بين 0.12-0.18 مما يعني أن سوق القروض في هذه الفترة كان معتدل التركيز وبالتالي فهو يتميز بظروف المنافسة الاحتكارية، إذ تسيطر البنوك العمومية الستة على القسم الأكبر من إجمالي القروض الموزعة على الاقتصاد بنسبة تراوحت ما بين 86% إلى 90%، بينما لم تتعد حصة البنوك الخاصة مجتمعة نسبة 14%، كما بلغت حصة البنوك الخاصة داخل العينة 8% من إجمالي القروض الموزعة إلى غاية سنة 2013.

وبالنظر إلى هيكل القروض الموزعة على أساس القطاعات الاقتصادية، نجد أن البنوك العمومية تهيمن بشكل كامل على القروض الموجهة لتمويل القطاع العام إذ تحتكر هذه البنوك تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى، كما أن حصتها في تمويل القطاع الخاص مهمة أيضا إذ بلغت 74.4% سنة 2013 مقابل 74.6% في 2012 و73.2% في 2011، في حين تقتصر القروض الموزعة من طرف البنوك الخاصة على تمويل القطاع الخاص والعائلات بنسبة مساهمة ضعيفة، فقد تراوحت هذه النسبة بين 23% و25.6% ما بين سنتي 2010 و2013.

**2- المنافسة على مستوى القطاع المصرفي الجزائري:** يعرف القطاع المصرفي الجزائري سيطرة واضحة للبنوك العمومية على معظم النشاط المصرفي، ورغم تحرير السوق المصرفي الذي أدى إلى تزايد عدد البنوك الخاصة منذ إصلاحات قانون النقد والقرض ليصل إلى 14 بنكا حتى سنة 2014، إلا أن مساهمة هذه البنوك في النشاط المصرفي ما تزال ضعيفة، رغم التطور الملحوظ في نشاطها.

شهد نشاط البنوك الخاصة في الجزائر تطورا ملحوظا وسريعا، ويتجسد ذلك في النمو المتواصل في حجم أصولها وحصصها السوقية، وارتفاع عدد الوكالات التابعة لها إضافة إلى التحسن المستمر في أدائها، فقد ارتفع عدد وكالات البنوك الخاصة من 214 وكالة إلى 315 وكالة خلال 4 سنوات، ويعبر ذلك عن رغبة هذه البنوك في التوسع في نشاطها والانتشار السريع عبر التراب الوطني، وبالنسبة لحجم الأصول يوضح الجدول رقم 03 تطور الحصة السوقية من الأصول لدى البنوك الخاصة والعمومية، ويمكن ملاحظة أن حصة البنوك الخاصة في ارتفاع مستمر بحيث انتقلت هذه النسبة من 7.2% سنة 2003 إلى 14.1% سنة 2013 أي بنسبة زيادة 96% في ظرف 10 سنوات، أما بالنسبة للحصة السوقية من القروض والودائع فرغم أنها أضعف بكثير من تلك الخاصة بالبنوك العمومية إلا أنها تعرف نموا ملحوظا، فمثلا بلغت نسبة الزيادة في الودائع المجمعة لدى البنوك الخاصة 29.1% سنة 2011 مقابل 19.7% سنة 2010 مقارنة بنسبة نمو أقل لدى البنوك العمومية قدرت بـ 15.2% سنة 2011 و 13.5% سنة 2011<sup>20</sup>، كما يوضح الشكل رقم 01 تطور حصة البنوك الخاصة داخل العينة من الودائع والتي تضاعفت بثلاث مرات خلال 10 سنوات، أما فيما يتعلق بالقروض فقد ارتفعت حصة هذه البنوك بحوالي 33% ما بين سنتي 2004 و 2013 (شكل رقم 02)، كما بلغت نسبة التوسع في منح القروض من طرف البنوك الخاصة مجمعة 23.2% سنة 2011 مقابل 15.5% سنة 2010<sup>21</sup>، وارتفعت نسبة مساهمتها في تمويل القطاع الخاص من 23.8% سنة 2010 إلى 25.6% سنة 2013 استنادا إلى تقارير بنك الجزائر.

تتمتع البنوك الخاصة بمستوى أداء أحسن من البنوك العمومية على العموم، ويؤكد على ذلك مؤشرات الربحية والمخاطرة الخاصة بهذه البنوك، حيث يبين الجدول رقم 04 أن البنوك الخاصة تحقق عائدا على الأصول أعلى من ذلك المحقق في البنوك العمومية، إذ نلاحظ أن متوسط العائد على الأصول للبنوك العمومية تراوح ما بين 0.47% و 1.17% خلال الفترة 2004-2013، في حين تراوح متوسط العائد على الأصول في البنوك الخاصة داخل العينة ما بين 1.55% و 3.32% خلال نفس الفترة، ويعود ذلك لانخفاض حجم المؤنات على خسائر القروض في البنوك الخاصة إضافة إلى ارتفاع حجم الإيرادات من العمليات المرتبطة بالعمولات بالمقارنة مع البنوك العمومية، كذلك يبين الجدول رقم 05 أن حجم الأرباح الصافية للبنوك الخاصة عرف نموا ملحوظا بحيث تضاعف بأكثر من 10 مرات خلال عشر سنوات من 2004 إلى 2013، بالمقابل انخفضت نسبة النمو في حجم أرباح البنوك العمومية بشكل ملحوظ من 49% ما بين 2008 و 2009، إلى 18% ما بين 2010 و 2011 وذلك بعد أن عرف حجم الأرباح انخفاضا بنسبة 8% ما بين 2009 و 2010، كما انخفض ما بين 2011 و 2013 بنسبة 21%، من جهة أخرى تشير تقارير بنك الجزائر إلى أن البنوك الخاصة تتحكم بشكل أحسن في المخاطر الائتمانية، فقد تراوحت نسبة القروض المتعثرة على القطاع الخاص والعائلات ما بين 4% و 11.3% من 2007 إلى 2012، بينما تراوحت هذه النسبة في البنوك العمومية بين 12% و 16.4% خلال نفس الفترة.

تشير المؤشرات السابقة الذكر في مجملها إلى نمو نشاط البنوك الخاصة بشكل تدريجي، فبالرغم من مستويات التركيز العالية في مجال القروض والودائع، إلا أن البنوك الخاصة استطاعت أن تطور نشاطها لمنافسة البنوك العمومية من خلال التركيز على النشاطات خارج الوساطة إضافة إلى السرعة في أداء الخدمات للعملاء، توفير خدمات مصرفية حديثة كإتاحة التعامل بالبطاقات الائتمانية الدولية (مثل بطاقة ماستر كارد التي بادر بنك الخليج الجزائر بإدخالها إلى السوق المصرفي)، الانتشار السريع من خلال الارتفاع المستمر في عدد الوكالات.

يدل التطور المستمر في نشاط البنوك الخاصة والتحسين في أدائها على تحسن وضع المنافسة على مستوى القطاع المصرفي الجزائري حتى وإن كان بوتيرة بطيئة، وهذا ما يعني أن مستويات التركيز العالية التي يشهدها القطاع قد لا تشكل عائقا لوجود المنافسة، حيث -وفيما عدا درجة التركيز المرتفعة- يتمتع السوق المصرفي الجزائري بمميزات تجعله قابلا لاستيعاب عدد أكبر من البنوك، خاصة في ظل انخفاض حواجز الدخول إلى السوق المصرفي الذي يعتبر جد مفتوح للمنافسة بحيث تنعدم فيه الحواجز الاقتصادية والتكنولوجية (مثل تطبيق مفهوم اقتصاديات الحجم، التمايز في المنتجات المصرفية، الاستعمال العالي للتكنولوجيا....)، إضافة إلى انخفاض الحواجز التنظيمية (القانونية).

#### IV. الخلاصة:

تلعب المنافسة دورا هاما في تحسين أداء القطاع المصرفي وزيادة القدرة التنافسية للبنوك العاملة فيه محليا ودوليا، وتتأثر درجة المنافسة المصرفية بمجموعة من العوامل من أهمها مستوى التركيز السائد في السوق.

تناولت هذه الدراسة قياس مستويات التركيز في القطاع المصرفي الجزائري باستعمال مؤشر HHI، وتحليل مدى تأثير هذه المستويات على المنافسة بين البنوك الخاصة والبنوك العمومية، وقد أظهرت نتائج التحليل بأن القطاع المصرفي الجزائري يتميز بمستويات تركيز جد مرتفعة خاصة في مجال القروض والودائع المصرفية التي تسيطر عليها البنوك العمومية، إلا أن ذلك لم يمنع البنوك الخاصة من المنافسة وإثبات مكانتها على السوق المصرفي، ويدل على ذلك التطور المستمر في نشاطها خاصة في مجال النشاطات خارج الوساطة وتمويل التجارة الخارجية والذي يزيد من احتمالات ارتفاع درجة المنافسة في المستقبل، بالنظر إلى حداثة دخول هذه البنوك إلى السوق مقارنة بالتاريخ الطويل للبنوك العمومية.

تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Salah&T.Rajhi, 2011) التي أثبتت أنه رغم ارتفاع مستوى التركيز في القطاع المصرفي الجزائري إلا أن درجة المنافسة كانت في تزايد، وكذلك بعض الدراسات الأجنبية الأخرى كدراسة (الكور، 2011) ودراسة (Coccorese, 2002) التي أجمعت على أن مستوى التركيز المرتفع لا يعد بالضرورة عائقا أما المنافسة، في حين تتعارض هذه النتيجة مع تقرير حديث لصندوق النقد الدولي (FMI) <sup>22</sup> والذي أشار فيه إلى أن المنافسة على مستوى القطاع المصرفي الجزائري تبقى ضعيفة بسبب درجات التركيز المفرطة في السوق، والسلوك غير التنافسي للبنوك العمومية.

### - ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الجدول رقم 01: تطور درجة التركيز السوقي للقروض والودائع المصرفية.

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قيمة HHI	1399	1073	1056	1072	1393	1541	1354	1610	1697	1094
قيمة HHI بالنسبة للقروض ( $10x^4$ )	3066	2578	1935	2337	2135	2665	2207	1912	1710	2377
قيمة HHI بالنسبة للودائع ( $10x^4$ )										

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك.

الجدول رقم 02: تطور عدد الوكالات التابعة للبنوك الخاصة والبنوك العمومية.

السنوات	2010	2011	2012	2013
نوع البنوك				
البنوك العمومية	1077	1083	1091	1094
البنوك الخاصة	214	274	301	315

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2011، 2012، 2013.

الجدول رقم 03: تطور الحصة السوقية من الأصول للبنوك الخاصة والعمومية.

سنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نوع البنوك										
البنوك العمومية	%92.1	%91.4	%91.8	%92.2	%90.8	%89	%89	%88	%86.4	85.9%
البنوك الخاصة	%7.9	%8.6	%8.2	%7.8	%9.2	%11	%11	%12	%13.6	%14.1

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر.

الجدول رقم 04: متوسط العائد على الأصول (ROA) لدى البنوك العمومية والبنوك الخاصة.

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نوع البنوك										
البنوك العمومية	%0.47	%0.47	%0.47	%0.56	%0.79	%1.17	%1	%1.04	%0.93	%0.99
البنوك الخاصة	%1.55	%1.55	%2.17	%2.84	%3.14	%2.52	%3.32	%2.85	2.63%	%1.71

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك.

الجدول رقم 05: تطور حجم الأرباح الصافية في البنوك الخاصة والبنوك العمومية.

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نوع البنوك										
البنوك العمومية	27581	31830	41475	39891	56329	84191	77274	91663	87198	72090
البنوك الخاصة	1724	2282	2461	4196	6707	8669	15947	17563	20390	19725

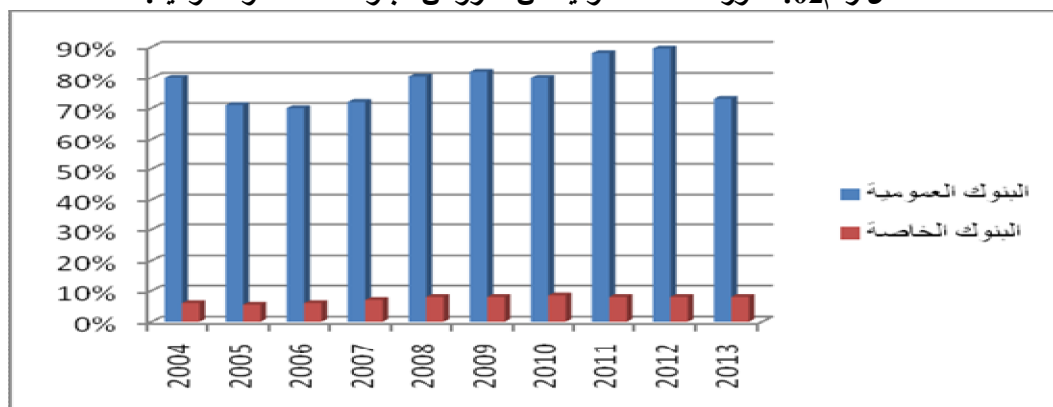
المصدر: التقارير السنوية للبنوك.

الشكل رقم 01: تطور الحصة السوقية من الودائع للبنوك الخاصة والعمومية.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك.

الشكل رقم 02: تطور الحصة السوقية من القروض للبنوك الخاصة والعمومية.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك.

### الإحالات والمراجع:

- Jacob A.Bikker and Katharina Haaf, **Measures of competition and concentration in the banking industry :a review of literature** , economic & financial modelling, summer20002, P.3.
- Hamidouche Fouzia, **Analyse de la concurrence dans l'industrie bancaire- compartiment du crédit hypothécaire**, mémoire de fin d'études en vue de l'obtenir du diplôme de magistère non publié école supérieur de commerce Alger, 2001/ 2002, P.6.
- Zuhayr Mikdashi, **les banques à l'ère de la mondialisation**, Economica, Paris, 1998.
- للمزيد عن هذا النموذج ، يمكن الإطلاع على:
- Leonard W. Weiss, **The Structure-Conduct-Performance paradigm and antitrust**, University of Pennsylvania law review, VoL127:1104, 04/1979.
- Jeffrey Church & Roger Waire, **Industrial organization :Astrategic approach** ,USA : McGraw-Hill ,1999, P.P.423-432.
- Bain.j.s, **Relation of profit rate to industry concentration** ,Quarterly journal of economics, 65, 1951.
- يتم ذلك مثلا بفرض معدلات فائدة أعلى على القروض، ومعدلات فائدة أقل على الودائع مقارنة ببيئة تنافسية أخرى.
- Paolo Coccorese, « **Competition Among Dominant Firms in Concentrated Markets : Evidence from the Italian Banking Industry** », Working Paper No. 89, Center For Studies in Economics and Finance, November 2002.
- Jansen, D. and Haan. J, « **Increasing Concentration in European Banking : a macro-level analysis** », Research Memorandum Working Paper no (743/0323), Netherlands Central Bank, Research Department.,(2003).
- Armenuhi MKrtchyan, « **The evolution of competition in banking in a transition economy:an application of the Panzar-Rosse model to Armenia** », ”, The European journal of comparative economics, vol2, n1,pp 67-82, 2005.
- Saeed Al-Muharrami, Yusuf Khabari & Kent Matthews, **Market structure and competitive conditions in the Arab GCC banking system**, Cardiff Economics Working Papers, N0 E2006/8.
- Claudia. G and Barbara Casu, **Bank Competition, Concentration and Efficiency in the Single European Market** , Manchester School ,vol74, issue4, july2006.
- عز الدين مصطفى الكور، **أثر التركيز والحصة السوقية في أداء البنوك التجارية الأردنية، دراسات العلوم الإدارية، المجلد38، العدد2، 2011.**
- Ali Mirzaei, Tomoe Moore, **What are the driving forces of bank competition across different income groups of countries**, Journal of International Financial Markets, Institutions & Money 32,2014, 38-71.
- Hatem Salah, Taoufik Rajhi , **Concurrence et compétitivité bancaire en Algérie: économétrie de panels sur la période 2000–2007**, African Development Review, vol23, issue1, Mars2011.

- <sup>15</sup>. Florian Leon, **Measuring competition in banking: A critical review of méthodes**, Série Etudes et documents du CERDI, centre d'étude et de recherches sur le développement international, Etudes et Documents no 12, Juin 2014.
- <sup>16</sup>. Zhou Bin, **Simulation of the Hirfindahl-Hirshman Index: The case of the ST. Louis banking geographic market**, Geography Online 4,2003, [www.siu.edu/geography/online/gov4nl2.html](http://www.siu.edu/geography/online/gov4nl2.html), P.17.
- <sup>17</sup>. Hirschman., A.O, **The Paternity of an Index**, American Economic Review, Vol. 54, 1964, P.P.761-762.
- <sup>18</sup>. Zhou Bin, Op;Cit, P.18.
- <sup>19</sup>. Jacob A.Bikker and Katharina Haaf , Op;Cit, P.5.
- <sup>20</sup>. التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2011، ص.77.
- <sup>21</sup>. نفس المرجع، ص.80.
- <sup>22</sup>. Fond monétaire international, **Algérie: évaluation de la stabilité du système financier**, Rapport de FMI No14/161, juin2014, P.14.